IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net
Tikrit Journal for Political Science
ISSN:2312-6639

مستقبل التكامل العربي: قراءة في مشروع الشام الجديد

The future of Arab integration: A reading in the “New Levant” Project

Assit.Prof. Dr Anas A. Mohammed Subhi

أ.م.د أنس اكرم محمد صبحي (*)
المفوضية العليا لحقوق الأنسان في العراق

Article info.

Article history:
- Received 22 January. 2021
- Accepted 13 February. 2021
- Available online 31 March. 2021

Keywords:
- The future of Arab integration
-The New Sham Project
-Arab-Arab Cooperation

Abstract: The Arab region has lived in unstable conditions for several centuries, and although it turned into several countries that gained their independence in succession after the First World War, it still suffers from a great mismatch between the importance of its various resources and its capabilities and the size of the challenges it faces, and all attempts at integration have not succeeded. Or the cooperation that has been put forward since the formation of the Arab League today, as it was political attempts at the top, and was not accompanied by a political will to move to the next goal (Arab integration), and even at the sub-level, the attempts of integration or cooperation, or even organization, did not succeed. And the Moroccan Union, all of them appeared in the form of ineffective organizational structures, and in the year 2019 a new direction for cooperation began to emerge between Iraq, Egypt and Jordan, the desire of these three countries to present alternatives that would serve their peoples, at the very least, but it is still an attempt, and it did not appear. After important results regarding this approach, which, if it finds the supportive political will, will find itself leading the region away from conflicts, tensions and crises, and creating a great area for cooperation, and perhaps even integration.

(*)Corresponding Author: Assit.Prof.Dr Anas A. Mohammed Subhi, E-Mail: alazawie2003@yahoo.com, Tel: Affiliation: Iraqi High Commission for Human Rights.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 122\2021

القبول: 13\2\2021

النشر :31\3\2021

الكلمات المفتاحية:

-مستقبل التكامل العربي

- مشروع الشام الجديد

- التعاون العربي – العربي

الخلاصة: عاشت المنطقة العربية أوضاعاً غير مستقرة منذ قرون عدة ، ورغم إنها تحولت الى عدة دول حصلت على استقلالها تباعاً بعد الحرب العالمية الأولى ، إلاّ إنها ما زالت تعاني من عدم انسجام كبير بين وفرة وأهمية مواردها المختلفة وبين قدراتها وحجم التحديات التي تواجهها، ولم تفلح كل محاولات التكامل أو التعاون التي طرحت منذ تشكيل جامعة الدول العربية الى حدّ هذا اليوم ، إذ كانت محاولات سياسية فوقية ، ولم يصاحبها إرادة سياسية للانتقال الى الهدف التالي الآتي : (التكامل العربي)، وحتى على الصعيد الفرعي ، لم تفلح محاولات التكامل أو التعاون، أو حتى على مستوى التنظيم ، فمجلس التعاون الخليجي، والإتحاد المغربي، ظهرا بصيغة هياكل تنظيمية غير فاعلة ، وفي العام 2019 أخذ يبرز توجه لتعاون جديد ، بين العراق ومصر والأردن ، رغبة من هذه الدول الثلاث بتقديم بدائل تصلح لخدمة شعوبها ، في أقل تقدير، إلاّ إنه لا يزال يعدّ محاولة حسب ، ولم تظهر بعد نتائج مهمة بشأن هذا التوجه ، الذي إن وجد الإرادة السياسية الداعمة ، سيجد نفسه يقود المنطقة بعيداً عن الصراعات والتوترات والأزمات ، يُوجد أو يُنشئ مجالاً كبيراً للتعاون ، بل وربما للتكامل .

المقدمــة:

تعايشت التيارات الدينية والقومية في المنطقة العربية بعد تأسيس الدولة العربية الإسلامية في القرن الأول الهجري، إلاّ إنها اتجهت الى بروز نوع من التنافر المؤقت لاحقاً ، في مرحلة كانت المنطقة العربية قد اتجهت الى التفكك، بعد الانحسار الكبير الذي تعرّضت له حضارياً بتفكك آخر الحضارات العربية الإسلامية في بغداد عام 1258 ميلادي ، ورغم إن الدولة العثمانية حاولت أن تعطي وجهاً شرعياً لاستمرار وحدة أغلب الأراضي العربية تحت حكمها ، إلاّ إن المنطقة كانت قد إتجهت بسرعة نحو أن تكون منطقة معرّضة للصراع الدولي ، واحتلالها وتفككها خارجياً ، وإضعافها داخلياً بغياب سلطة الدولة عنها .

وخلال المرحلة التي تزامنت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وما بعدها تصاعدت الدعوات القومية العربية الى بناء وطن جامع ، إلاّ إن تلك الدعوات لم تستطع لظروف محلية وخارجية أن تحقق مقاصدها ، وانتهت الى مزيد من التفكك في المحيط العربي ، في وقت كانت المنطقة تتجه الى إنضاج تيارات إسلامية وأخرى علمانية سواءً أكانت تتطبع بالطابع المدني أم الإشتراكي أم القومي ، وتباينت في توجهاتها من موضوع الوحدة أو التكامل أو التعاون العربي، في مرحلة شهدت المنطقة العربية مزيداً من الإنقسام والتفكك الذي تلي مرحلة ما بعد إنتهاء الحرب الباردة ، بعضها بفعل خارجي والبعض الآخر بفعل عوامل داخلية ، مع تصاعد الأزمات العربية ، وصولاً الى أحداث الربيع العربي وتمدّد أعمال العنف في المنطقة العربية .

وتعيش المنطقة اليوم حالة من الضعف خطيرة، وإنكشاف إستراتيجي، وتوجد إستراتيجيات كثيرة من قبل القوى الإقليمية أو الكبرى لاحتواء الفراغ الموجود ، وهي مهدّدة في وجودها على نحو يجعل الحديث عن مشروعات فاعلة للتكامل أو للتعاون نوع من الخيال عند البعض، إلاّ إن توجه العراق ومصر والأردن الى إيجاد نوع من التقارب في عامي 2019 و 2020، أعطى تصورات الى إن إمكانية تحقق المصالح جراء التقارب العربي–العربي يعدّ أكبر من التوجهات العربية الأخرى ، مع ذلك ما زال خيار اللجوء الى التكامل أو التعاون بل أو حتى التقارب، ما زال خياراً لم يتم حسم التوجه إليه سياسياً بسبب حجم التفكك الكبير الذي تعيشه المنطقة العربية منذ العام 2003 صعوداً.

الأهمية والأهداف : إن أهمية البحث في موضوع التكامل العربي وفقاً لما طُرح من فرضيات لمشروع (الشام الجديد) إنما يُعيد طرح واقع ومستقبل المنطقة العربية (دولاً وشعوب) بعد مرحلة عانت فيها المنطقة من تفككاً وأزمات كبيرة ، تبدو ظاهرياً إنها نتاج عوامل داخلية إلاّ إنها بفعل أنشطة وسياسات خارجية مقصودة إستندت الى عوامل الضعف العربية ، والإنقسام السياسي .

إن إستمرار التوجه نحو التعاون العربي – العربي يُمكن أن يُنشئ أو يوجد توجهاً مهماً بين الدول العربية ، يساعد على التكامل ، والتكامل إن تحقّق فإنه سيُنشئ بيئة إقليمية عربية يُمكنها أن تحتوي أية أزمة أو حالة نزاع وتقود المنطقة الى توسيع قاعدة المصالح العربية – العربية ، بما يحقق مصالح جميع الدول العربية .

يهدف البحث الى تناول مضمون مشاريع التكامل العربية، والأسباب التي قادت الى عدم العمل الجدي على إلتزامها ، رغم إنها يسيرة وتحمل مزايا ومنافع لكل الدول التي تنخرط فيها، كما يتم البحث في **مشروع الشام الجديد** بين العراق ومصر والأردن ، وأهم فرصه وتحدياته، فضلاً عن أهم فرص وتحديات أي توجه تكاملي عربي ، وما يمكن أن ينته إليه التوجه الجديد في المستقبل .

إشكالية البحث: ينطلق البحث من معضلة بحثية مضمونها إن هناك أرضية مهمة لمنافع ومزايا كثيرة يُمكن أن تحصل عليها الدول العربية إن إتجهت الى التعاون ، ويُمكن أن تتضاعف المزايا المتحققة إن إتجهت الدول العربية الى التكامل ، بسبب وفرة الموارد والإمكانات المتاحة ، من جغرافيا وإقتصاد وموارد بشرية وحضارة وتاريخ ، إلاّ إن الدول العربية إتجهت الى توجهين : زيادة عوامل الضعف العربية ، وزيادة سقف الإنكشاف للخارج ، وهو ما يدفع الى التساؤل عن الأسباب التي دفعت لذلك .إن ما حدث في المنطقة العربية في العقود الأخيرة التي تلت إنتهاء الحرب الباردة تحديداً ، هيأ الأرضية لفشل أي مشروع تكاملي عربي ، لأسباب سياسية داخلية في المقام الأول ، وهو ما يضع التوجه نحو التكامل الذي تقوده كل من العراق ومصر والأردن ، أمام حالة من عدم اليقين فيما سيكون عليه مستقبلاً .اشكالية البحث هذه تطرح الحاجة للإجابة عن تساؤلات عدة، أهمها:

- ما الذي نقصده بالتكامل ؟
- هل سبق للدول العربية أن إتجهت الى التكامل؟ وأين وصلت المشاريع السابقة للتكامل؟
- على ماذا تستند توجهات التكامل العربية؟ وما هي أبرز التحديات التي تواجهها؟

- هل يمكن تصنيف توجه التقارب العراقي–المصري–الأردني ، بأنه يقع تحت عنوان : مشروع أو مبادرة للتكامل العربي ؟

- ما هي أسس ذلك التوجه ؟ وما فرصه وما معوقات ؟

فرضية البحث :يعتمد البحث على متغير مستقل مضمونه : الواقع العربي والرغبة بتجاوزه، يعتمد البحث على متغير تابع مضمونه : التوقعات بما يُمكن أن يحققه أي تقارب عربي إن إدراك القيادات السياسية في العراق ومصر والأردن للسلبيات التي تحيط بدولهم ، قادهم الى البحث عن إمكانية الانفتاح بين دولهم ، بوصف التقارب والتكامل المتصور عنه يمكن أن ينتهي الى تهيئة بيئة إيجابية تعمل على تسوية النزاعات، وتحقيق المصالح لكل الأطراف بصورة كبيرة.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التاريخي لاستدراك محاولات التعاون والتكامل السابقة، والمنهج التحليلي في النظر الى المشكلة البحثية، في محاولة لأثبات الفرضية المعتمدة .

هيكلية البحث :سيتناول البحث ، الى جانب المقدمة والخاتمة ، ثلاثة مباحث ، يتضمن المبحث الأول: مفهوم التكامل ومشاريع التكامل العربي السابقة، والمبحث الثاني : تحديات وفرص التكامل العربي، والثالث : مشروع الشام الجديد : نظرة استشرافية .

المبحث الأول – مفهوم التكامل ومشاريع التكامل العربي السابقة

تشهد العلاقات بين الدول العديد من الأنماط ، بدءاً من التعاون ومروراً بالتكامل ، يُقابله جوانب التوتر والأزمات والنزاعات والحروب ، فهي جميعاً صيغ متطورة في العلاقات بين الدول .

إن الدول تظهر الى الوجود بصفة قابلة للتطور والنمو، أو التراجع والانحسار ، والأمر هنا يتوقف على العوامل الداخلية والخارجية وما تتيحه من فرص وتحديات .

يقابل ذلك، إن كل دولة لديها موارد ، بعضها ناضب (المعدنية) ، وبعضها محدود (المساحة الجغرافية) ، وآخر متطور دائماً (الموارد البشرية)، ومهما إمتلكت الدول من موارد ، فإنها لا يمكن أن تعمل أو تنمو بشكل منعزل عن الاخرين ، إنما هي تحتاج الى إيجاد تكامل في علاقاتها مع الغير ، طالما إن امتلاك الموارد والقدرات مختلف بين الدول .

وتوافقا مع متطلبات البحث لابد من البحث في معنى التكامل، ومدى فاعلية توجه دول المنطقة العربية الى التكامل الإقليمي .، إذ يقصد به الدخول في اتفاقيات بين الدول المتجاورة جغرافياً بإستخدام المؤسسات والإتفاقات المشتركة من أجل تهيئة البيئة الإقليمية لتكون مناسبة لإدامة علاقات مستقرة وقابلة للتطور (توظيف الإمكانات المتوافرة نحو التكامل). وقد يكون الهدف

التعاون الاقتصادي، أو قد يكون الهدف تحقيق بيئة أمنية مستقرة أو تحقيق تقارب سياسي، ويمكن أن تكون كل تلك الأهداف حاضرة في التكامل الإقليمي، وما يهم هنا إن هناك قرب جغرافي ، وموضوع للتكامل ، وهدف متوقع . وفي الغالب فإن المصالح الإقتصادية تكون هي محور أساسي للتكامل، وتكون مقدمة متفق عليها لتحقيق أهداف إجتماعية وسياسية وأمنية لاحقة، ويتم الاتفاق صراحة على مضمون التكامل ويتم تأصيله بإتفاقات ومنظمات، أو قد يكون التكامل واقع حال يفرض نفسه ضمناً على العلاقات بين الدول المتجاورة [1].

إن المنظور الى التكامل ، إنه يسمح للدولة بأن تعتمد على الدول الأخرى ، كما ستعتمد عليها الدول الأخرى في بعض القطاعات المتفق عليها ، الداخلة في التكامل ، والأمر هنا مقترن بالسيادة ، والعمل على تجاوزها في بعض القطاعات والمرافق والتعاملات ، من خلال إمتلاك نظرة أوسع قليلاً من السيادة المطلقة للدولة ، وانه يمكن خلق ترابطات بين الدول بإستغلال مزاياها النسبية ، والعمل على جعل بيئة التكامل بيئة غير مشجعة على الصراعات ، مع وجود آليات لتسوية النزاعات [2].

ونشير الى إن التكامل هو عملية تقع في إطار النظم الإقليمية على وجه العموم ، وهي تُنشئ أنظمة إقليمية تتضاعف فيها التفاعلات عامة أو قسم منها : الإقتصادية أو الأمنية أو السياسية أو الثقافية ، ومسألة اللجوء الى التكامل انما هي مسألة إختيارية في الغالب ، أي تمتلك الدولة بشأنه قرار سيادي ، إلاّ إنها في أحيان قد تجد نفسها مجبرة على التوجه نحو التكامل الإقليمي وعدم الإستمرار بخلق بإنشاء أو التواجد في بيئة يحتضنها الصراع ، كما حصل مع توجه دول اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بالانتقال الى التكامل .

إن التكامل يفترض إزالة الحواجز ، أي تقليل أثر (تأثير ..عملية مستمرة ..أثر من الماضي غير مستمر) السيادة على تدفق السلع والخدمات والأعمال والتعاملات ورؤوس الأموال عبر الحدود ، وكلما إزداد التدفّق عبر الحدود زادت المصالح ، وقلّت المزايا التي يُمكن أن تتحقق من اللجوء الى الصراعات ، وستجد الدول نفسها مجبرة على زيادة سقف الثقة وتدابير الأمن، وإعتماد مواقف إقليمية منسجمة مع مصالح الدول الداخلة في التكامل ، أكثر منه اللجوء الى دعم

---

(1) - محمد بوبوش، **التكامل الإقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة** (عمان : دار الخليج، ، 2016) ، ص26.

(2) - أحمد عرفة أحمد يوسف، **أساليب ومقومات التكامل الإقتصادي بين البلاد الإسلامية** (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي، 2019) ، ص ص 70-73.

المصالح القومية الضيقة . هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن القرب الجغرافي يزيد من فرص التدفق عبر الحدود ، أي يزيد ويسرع من فرص التكامل بين الدول ، والأمر مرتبط بإزالة أو تقليل الحواجز والرسوم لزيادة سقف التعاملات بين الدول [1].

إن التكامل بين الدول لا يتوقف على نوع واحد أو صورة واحدة ، إذ شهدت السنوات الماضية تغيرات في الإتفاقيات المتعلقة بتوجهات ومبادرات التكامل الإقليمي ، وأخذ التكامل يعبر عنه بصور وأنواع مختلفة من بينها : التكامل العميق أو الواسع ، والتكامل المغلق على عدد من الدول ، والكتلة التجارية، ومن الزاوية الواقعية أو العملية فإن التكامل يأخذ اشكال مختلفة ومنها : منطقة التجارة الحرة ، والإتحاد الكمركي، والسوق المشتركة ، والوحدة الإقتصادية ، والإندماج الإقتصادي [2]. وكل من هذه الصور لها مبررات ومزايا ، تتناسب والبيئة التي تقوم فيها ، والأمر هنا يتوقف على: تحديد عدد الدول الداخلة بالتكامل من عدمه ، وتحديد عدد الموضوعات المرتبة بالتكامل من عدمه ، وهل هو تكامل تجاري أم تكامل إقتصادي ، والمعروف إن الدول في علاقاتها ببعض تهتم ببعض الموضوعات الملحة ومنها : تنمية التجارة وتنشيط الإقتصاد وإستثمار أكبر للموارد والفرص الإقتصادية ، وتعديل الميزان التجاري والحصول على العملة الصعبة، وأن لا يتوقف على وجود مساواة في التبادلات بل يكفي وجود تكافؤ أو تحقق مصالح بإستغلال المزايا النسبية بما يسهم بتحريك الإقتصاد وإيجاد بيئة لا تشجع على ظهور الصراعات، وتعمل على إيجاد آليات لتسوية النزاعات [3]

أما عند البحث عن شروط التكامل وعناصره ومقوماته، فيلاحظ استنادها الى عدد من الشروط والمقومات ، ومنها على سبيل المثال :

1)القرب الجغرافي : ورغم إنه ليس شرطاً أساسياً إلاّ إن وجود القرب الجغرافي يشجع على نمو التكامل، لأن القرب يُحفّز على إستثمار المزايا النسبية بين الدول وإستغلالها ، وتعظيم التبادل عبر الحدود ، بإستغلال المزايا النسبية بين الدول المتجاورة .

2)موارد وإحتياجات متباينة ؛ والنقطة المهمة هنا إن كل الدول توجد بها موارد متباينة ، وكل دولة تتمتع بمزايا على حساب غيرها في بعض الموضوعات والموارد ، والأهم من ذلك إنه في

---

(1) -المصدر نفسه ، ص101.

(2) - حيزية هادف ، **التكامل الإقتصادي العربي وإستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً** (الجزائر:مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ، ديسمبر 2013) ، ص ص 15-16.

(3) - معهد البحوث والدراسات العربية، **آليات التكامل الإقتصادي العربي** (القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية، 1993) ، ص228.

عالم التكنولوجيا فإن أغلب الموارد صارت تتجه الى خاصية الإستبدال وتعظيم البدائل ، فالأمر لم يعد يعتمد على وجود الموارد الأولية إنما صار يركز على التنمية البشرية والتعليم وإمتلاك التكنولوجيا وتوفر رؤوس الأموال ، وهي كفيلة بأن تُنشئ تخلق فرص كبيرة داخل الدولة ، إلاّ إنها تبقى بحاجة الى الغير : كمصدر للموارد أو كمصدر لرؤوس الأموال أو كأسواق ، أو أية صيغة أخرى تُنشئ منفعة للدول الداخلة في التكامل الإقليمي [1].

3)المنظمات والإتفاقات الجامعة والمنظمة للتكامل ، والتي تعمل عبر آليات صريحة على تسوية النزاعات المحتملة، ورغم إن بعض التكامل يكون مفروض ضمناً من خلال التجارة والتعاملات عبر الحدود ، إلاّ إن أغلبه مُنظّم بإتفاقات متعددة الأطراف ، وأحياناً توجد منظمات تقوم بالتنسيق بين الدول المعنية ، وضمان إمتثالها لمتطلبات التكامل الإقليمي [2]

4)لا تتجه الدول الى خيار دعم التكامل إلاّ إذا ان وجدت أسبابه ومزاياه وتقليل كلفه، والبيئات الإقليمية متباينة في عالم اليوم فبعض الدول قد تلجأ الى خيار التكامل كأمر واقع ويأتي كنتيجة ضمنية تفرض ذاتها على الدول المعنية ، أو تتجه إليه نتيجة وجود بيئة مشجعة (التكامل بين دول أمريكا الشمالية) ، أو رغبة بالتخلص من بيئة سلبية (التكامل الأوروبي) ، وهو بكل الأحوال إنتهى الى وجود تجارب ناجحة للتكامل الإقليمي [3].

إن أية مبادرة أو مشروع أو تجربة للتكامل ، يجب أن تكون هادفة ، وتحقق الغايات من إعتمادها ، ومنها على سبيل المثال : تعزيز الواقع الإقتصادي لديها ، ومنع تأثير عوامل البيئة الخارجية عليها بصورة سلبية وجعلها مناسبة لمصالح الدولة .وفيما يتعلق بالواقع العربي فان المنطقة العربية تعرضت الى انتكاسات عديدة ابتداءا من سقوط الدولة العربية الاسلامية عام 1258 ميلادي ، وادت الى انقسامات وتفكك في اركانها لاسيما مع ضعف الدولة العثمانية (التي تأسست لاحقا) ، إذ تصاعد بروز التيارات القومية العربية بضغط سياسة التتريك التي اتبعتها جمعية الاتحاد والترقي وكذلك الضغط الاوروبي ، من أجل تحجيم أسس الدولة العثمانية التي إتبعت خطاباً دينياً في تأسيسها وإستمرارها وشرعيتها [4].

---

[1] - محمد بوبوش، مصدر سابق ، ص37.

[2] - على سيد إسماعيل ، **معوقات التكامل الإقتصادي بين البلاد الإسلامية**(الإسكندرية : دار التعليم الجامعي، 2019) ، ص73.

[3] - أحمد عرفة أحمد يوسف، مصدر سابق ، ص58.

[4] - سيف نجاح أبو صبيع، **جبل عامل في العهد العثماني 1882 - 1914: دراسة فكرية – تاريخية** (بيروت: دار الرافدين للطباعة و النشر و التوزيع، 2017) ، ص118.

ودخلت المنطقة العربية في الواقع القطري لأسباب مختلفة بعد الحرب العالمية الأولى ووصولاً الى إستقلال آخر دولة عربية في سبعينيات القرن الماضي ، وحاولت الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية أن توجد الأساس لتجربة تكامل عربي، فإتجهت الى تأسيس الجامعة العربية عام 1945 إلاّ انها ولدت عديمة الفائدة، لأنها بنيت على أساس إعلاء السيادة والمنع وليس العمل، من خلال إعتماد خيار فرض الإجماع ، وهو صورة أخرى لخيار الفيتو ، وخيار عدم إلزامية التنفيذ وانما جعل الالتزام مسالة اختيارية، وهو ما يجعل الجامعة أقرب الى المنتدى وليس الى خيار التكامل، مع عدم وجود نظام مسؤولية يفرض على الدول التي لا تستجيب للمصالح العربية الجمعية، وكلها إنتهت الى جعل التجربة غير ناجحة ومن الصعب أن تتطور[1].

كما قدمت العديد من الدول العربية مشاريع للتكامل لتحقيق مصالح مشتركة للدول الاعضاء في الجامعة العربية مثل المجلس الاقتصادي العربي ، والوحدة الاقتصادية ، والسوق العربية المشتركة ، في حين كانت بعض المشاريع مجموعة محددة أو فرعية من الدول ومنها ما يلي [2]:

1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكانت الأسباب الدافعة له الضعف الخليجي، والرغبة بتشكيل إطار جامع لتلك الدول ، إلاّ إنه لم يستطع أن يُحقق منجزات مهمة طيلة مرحلة تأسيسه
2. الإتحاد المغربي، وبقي مشروع مجمد بسبب غلبة الخلاف الجزائري –المغربي، ورغبة أغلب دوله بالتوجه المنفرد نحو أوروبا
3. مجلس التعاون العربي (العراق ومصر والأردن واليمن عام 1989) ، ظهر وإنتهى بصورة سريعة، لأن أسس العلاقات بين الدول المعنية كانت سياسية وغير مبنية على أسس ومصالح متكاملة وراسخة .

وهي في مجملها تجارب متباينة الأسباب والنتائج ، إلاّ إن السمة الغالبة عليها إنها لم تحقق أية نتيجة للدول المنخرطة بها ، فما زال التعاون العربي – الكلي أو الفرعي– محدوداً قياساً بأية تجربة للتكامل في العالم [3] وتحليل الأسباب التي وقفت خلف فشل تجارب التكامل العربية – كلياً أو جزئياً – يلاحظ انه يرتبط بعاملين عامين :

---

(1) - عدنان حسين ، **العرب في دائرة النزاعات الدولية** (بيروت : دار بدر للنشر، 2001) ، ص73.

(2) - ثامر علوان المصلح، "تفعيل التعاون الإقتصادي العربي نحو تكامل إقتصادي على هدى التجارب الإقليمية والدولية "، مجلة السياسية والدولية، العدد 13, الجامعة المستنصرية ، 2009, ص ص38-39.

(3)- محمد محمود امام ، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004)، ص569. وايضا : سليمان حميد منذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1999) ، ص75 .

- **العامل الأول** هو **الداخلي** ؛ فالتمسك بالسيادة ، وعدم إظهار رغبة بالإلتزام بأي تعاون عربي – عربي ، كان أحد أهم الأسباب التي جعلت من مقومات التكامل العربي (الثقافة والتاريخ والإقتصاد والجوار)، عديم القيمة أو التأثير في السياسات العربية [1].
- **العامل الثاني** هو **الخارجي** ؛ إذ كانت هناك محاولات قابلة للملاحظة إقليمياً ودولياً لتحقيق أكبر إنقسام عربي، ودفع الدول العربية لمزيد من الإنكشاف ، فكل محاولة للتكامل العربي – العربي ستجعل فرص التدخل الخارجي أضعف ، وهي نقطة التقت عندها الإرادات الإقليمية والدولية صراحةً أو ضمناً ، على نحو أوقع المنطقة العربية بمزيد من الأزمات ، بل وصارت الدولة العربية نفسها مأزومة وعرضة للتفكك خاصةً بعد العام 2001 [2]

المبحث الثاني– تحديات وفرص التكامل العربي :

إن دراسة إمكانية قيام تكامل عربي – **كلي أو جزئي** – يُبيّن إن فرص نجاحه أكبر من صعوباته او التحديات التي تواجهه ، فالمقومات التي ترتبط بذلك التكامل تبين الآتي [3]:

1.إن الدول العربية تمتلك الكثير من الموارد : جغرافية ، موارد طبيعية ،بشرية ومالية ، تهيئ لأن تتكامل المنطقة بشكل كبير بما يخدم واقعها ومستقبلها .

2.إن واحداً من أهم مقومات التكامل الإقليمي إنما هو التكامل في المشروعات الإقتصادية ، عبر الإستفادة من المزايا النسبية التي يمتلكها كل إقتصاد، أي: إنتاج سلع وخدمات معينة بأفضليات غير متحققة لدى الغير ، ووجود كلف منخفضة ونوعية إنتاج متقدمة نسبياً وطرق مرور البضائع وإنتقالها ، وهو ما يُنشئ إمكانية أن تصدر بعض الدول سلع محددة وتستورد أخرى إستناداً الى منظومة الأفضليات والمزايا المتحققة لكل دولة، ويلاحظ إن بعض الدول العربية منتجة لموارد الطاقة الهيدروكاربونية : نفط وغاز ، وأخرى غنية بالخامات الفلزية الأخرى: فوسفات وحديد وغيرهما ، وأخرى غنية بالأراضي الزراعية وأخرى متقدمة بقطاع الخدمات ، وهي كلها تُنشئ تكامل وليس تنافس .

3.إن كل الدول العربية تتعرض لضغوط تفكيكية ، وضغوط لإضعافها من البيئات الخارجية ، لأسباب مختلفة ، وهو ما يدعوها للتضامن كحدّ أدنى ، وطالما إن المناخ السياسي هو المسيطر

---

[1]- سهيل حسين الفتلاوي ، **جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة: إنشاء الجامعة وأهداف**ها (عمان: دار الحامد للنشر ، ج1،2011) ، ص215.

[2]- للتوسع مثلا ينظر: ثامر علوان المصلح، مصدر سابق ، ص ص56-57.

[3] - المصدر نفسه ، ص ص44-45.

على العمل والأنشطة الإقتصادية مما يجعل أغلب الدول العربية غير مهيئة منفردة لإقامة إقتصاد وطني ناشط ، وهو ما يقودها الى ضرورة تبني خيار : التكامل الإقليمي .

4.إن إمكانية توزيع عبء التكامل بين الدول العربية أمر متصور ، فلا يتصور أن يكون هناك مستفيد وخاسر ، إنما الكل يُمكن أن يستفيد بصورة نسبية ، لأن أغلب الدول العربية لديها مزايا نسبية في بعض القطاعات الإقتصادية وغيرها .

5.ويمكن أن يُساعد التكامل الإقتصادي بين الدول العربية على زيادة الترابط العربي– العربي ، وهو ما يُهيء الفرص لأن تزداد قوة الدول العربية على حساب تصاعد إحتمالات التفكك التي أخذت تتصاعد بعد العام 2001 ، وتقل فرص بروز تحديات جديدة خارجية ، ويقل الإنكشاف العربي أمام البيئة الخارجية ، وستجبر الدول العربية على التوجه الى إنشاء آليات فاعلة لتسوية النزاعات الإقليمية تحت ضغط عدم خسارة مزايا التكامل الإقتصادي .إن كل ما تقدم ، انما يمثل مقومات مهمة لأي مشروع تكاملي إقتصادي عربي ، وهو ما سيخلق فرص كبيرة أمام الدول العربية مجتمعة أو في إطار عدد محدود منها .

أما التحديات التي تواجه أية مباردة للتكامل العربي فإنها عديدة ، يمكن توزيعها منهجياً الى عدة مستويات ومنها [1]:

على المستوى الداخلي ؛ تعاني الدول العربية مجتمعة وبشكل نسبي من بروز لتحديات كثيرة منذ العام 2001 ، فالدولة العربية القطرية أصبحت مأزومة ، فما زالت المنطقة تعاني من غياب الهوية ، فالتيارات المتصارعة هي : الإسلامية (بمختلف عناوينها) والقومية واليسارية والمدنية ، والقبلية، وكل منها يعمل على جعل هوية الدولة مرتبطة به ، وخصوصاً بعد العام 2010 ، عندما إنهارت بعض أنظمة الحكم العربية ، ونتيجة الإرباك الحاصل جراء الفراغ في الحكم ، أصبح الواقع أقرب الى الفوضى التي طرحتها الإدارة الامريكية في العامين 2004– 2005 ، والذي كان يتضمن نوع من الحراك والصراع ، الذي يمكن أن يقود الى صعود الأقوى ليفرض شرعيته أو أن تندفع الدول التي وقع فيها الحراك الى التفكك ، وهو ما جعل العراق وسوريا واليمن وليبيا مهددة بالتفكك ، خصوصاً وإن الأمر لم يقتصر آنذاك على الإرباك والصراع بين التيارات السياسية انما تصاعدت أعمال العنف الى مستويات غير مسبوقة في ظل إنكشاف نحو البيئة

[1]- جمال عمورة ، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي (الجزائر:مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد 4 ، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2017) ، ص105.

الخارجية [1]، ولم يعد الحديث في الدول العربية عن علاقات عربية –عربية ، ولا عن تكامل عربي – عربي ، انما أصبح الموضوع هو إمكانية ظهور خريطة تقسيم جديدة ، وتفكيك للمنطقة العربية ، وبروز أدوار القوى الإقليمية .

وقد تسبب تدهور الاوضاع في الدول العربية وتركيز اغلب انظمة الحكم العربية لترتيب استمرار وجودها ، فإن انشغالها بالتكامل العربي لم يعد اولوية ، بل لم يعد مطروحاً ، حتى على الصعد الفرعية ، فمشاريع التكامل الخليجي ، والمغاربي ، ضعفت ، وتصاعدت الأزمات في الأنظمة الإقليمية الفرعية في المنطقة العربية .

أما على **مستوى الأوضاع الخارجية** ؛ فدول الجوار أحدثت تغييراً في نهجها في الألفية الجديدة ، فتركيا وإيران أنضجت مشروعاً إقليمياً ، يعمل على ملء الفراغ والتمدّد في نفوذها في المنطقة ، بعد أن تسبب مستوى التدخل الأمريكي في المنطقة بحثاً عن ضرب وإستهداف التيارات الإسلامية والمتشددة ، كما يطرح الخطاب السياسي الأمريكي ، في جعل المنطقة منكشفة أولاً ، وتخوض صراعاً داخلياً ، و الأولويات العربية لم تعد موجودة ، وجاء حدث إحتلال العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير ، ثم أحداث ما عُرف بالربيع العربي ، لتجعل المنطقة العربية قابلة للنفاذ ، وأصبح جزءاً من القرار السياسي والأمني فيها منعقداً للبيئة الاقليمية [2].

كما كانت الولايات المتحدة حريصة على أن تدفع المنطقة بعيداً عن هويتها وقيمها ، عندما طرحت مشروع الشرق الأوسط الكبير كمشروع إصلاحي وفقاً للمفهوم الأمريكي في نهج : الديمقراطية والحريات ، والذي عمل على إحداث صدمة مع الإرث الثقافي ، والسبات السياسي ، لإعادة دمج المنطقة بالنظام العالمي ، وهو ما يجعل التكامل العربي – العربي خارج الأولويات ، وبالفعل لم تضغط الولايات المتحدة لدفع الدول العربية لإحداث تقارب يخدم الشعوب العربية في واقعها ومستقبلها ، إنما أقصى ما كانت تعمله هو تبنّي خطة تجعل العرب يقبلون التطبيع مع (إسرائيل) أكثر منه جعل الهدف (التكامل) ، يفرض نفسه ومصالحه في أية تسوية أو تطبيع محتمل.

---

[1]- صابر سعيد بقور، داعش برؤية الجزيرة عبر الفيسبوك (عمان : دار الخليج للصحافة والنشر ، 2017) ، ص104.

[2]- مجموعة مؤلفين ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها(عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012)، ص354.

ما يهم هنا، إن تلك المقدمات كانت حاضرة بقوة في المنطقة العربية ، الى العام 2014، عندما أخذ التفكير الأمريكي يتغير نسبياً بإتجاه إمكانية دفع دول عربية الى التقارب وتحقيق تضامن أكبر وتنسيق في المواقف [1]، وتفسير ذلك يأتي من خلال إن الأنظمة العربية تعمل على التعالي بالسيادة ، والأطر القطرية ، وعدم تقدير أية مبادرة للتعاون العربي – العربي ، ثم جاء الحدث الآخر عندما وصل الرئيس (دونالد ترامب) للحكم في الولايات المتحدة ، ليقوم بتصعيد خطابه في المنطقة ، وأصبحت المنطقة أمام تناقضات ، فهو من جهة يريد الحصول على كلف إنتشاره العسكري ، ومن جهة أخرى هو يدعو الى نوع من التعاون الإقليمي لا يتتبع (إسرائيل) بل يجعلها أحد أعمدة ذلك التعاون ، تحت ذرائع إن المنطقة تشهد صراعاً عربياً – إقليمياً ، وهو ما قاد الى تطبيع الإمارات والبحرين مع ذلك الكيان في العام 2020 ، وتصاعد لغة الصراع العربي مع كل من إيران وتركيا ، وإتجاه الى ضرب كل تيار يدعي أو يتبنى خطاباً إسلامياً في مصر والعراق ودول الخليج العربي وغيرها [2] .

إن ما تقدم ، يمثل قيوداً على التوجهات العربية ، لأنها أصبحت مقيدة بالقيود الخارجية ، ولا يمكنها أن تكون حرة بإتخاذ قرارات داخلية أو خارجية .

المبحث الثالث – مشروع الشام الجديد : نظرة استشرافية

في آذار 2014 أعد البنك الدولي دراسة متخصصة لإقامة منطقة تكامل إقتصادي بين : دول الشام وتركيا والعراق ومصر ، إلاّ إن المشروع لم يتم التركيز على طرح برامج تنفيذية لإقامته، نظراً لتعقد أوضاع البيئة العربية والإقليمية في تلك المرحلة، ثم أخذ العراق ومصر والأردن بالإنفتاح المتدرج على بعض في العام 2016 ، في ظل بيئة عربية وإقليمية يتصاعد بها التوتر ، أي إنه بدأ من الناحية الفعلية في عهد رئيس الوزراء العراقي الأسبق (حيدر العبادي) تحت ضغوطاً أمريكية من أجل توسيع خيارات العراق السياسية ، وكان إنفتاحه على الدولتين يحمل أبعاداً سياسية وأمنية وإقتصادية ، في مرحلة كان العراق يعاني من ظروف ما بعد تمدد تنظيم داعش، وفي مرحلة لاحقة عقد اجتماع قمة في القاهره في اذار 2019 حضره عن العراق

---

[1] -ينظر مثلا بشان اهمية التعاون العربي :
حميد الجميلي، الامن الاقتصادي العربي ومهام بناء التنمية المستقلة في ضوء العولمة الاقتصادية (عمان : مجلة المنتدى ، العدد 260 ، منتدى الفكر العربي ، ايلول 2014) ، ص88 وما بعدها .

[2] - بدر الشافعي ، سياسات الرئيس الامريكي ترامب تجاه النظام والمعارضة في مصر (عمان : مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 79، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2017) ، ص29.
وللتوسع ينظر أيضاً : محمد باحارث ، السياسة الامريكية الخارجية الجديدة (جدة : سيبويه للطباعة والنشر والتوزيع ،2017) ، ص39.

رئيس الوزراء السابق (عادل عبدالمهدي) لوضع اليه للتعاون بين هذه الدول ، ثم إلتقت قيادات الدول المعنية في نيويورك في أيلول 2019 لإستكمال مناقشة المشروع . ثم جاءت دعوة رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي في صيف 2020 لأن يكون هناك مشروع للتكامل الإقليمي بين هذه الدول يحمل اسم (مشروع الشام الجديد) يركز على الجوانب الإقتصادية : التجارة والإستثمار وربط الطاقة ، يقوم العراق بموجبه بتصدير النفط بأسعار تفضيلية الى كل من الأردن ومصر ، مقابل قيام مصر بتصدير الكهرباء الى العراق ، وتشجيع الإستثمار المتبادل الى جانب تعظيم خيارات التجارة بين هذه الدول [1].

إن الموارد التي تمتلكها الدول الثلاث كبيرة ، فمصر تمتلك موارد بشرية كبيرة ، الى جانب إنفتاحها الإستراتيجي على أكثر من إقليم جغرافي ، في حين إن العراق غني بموارد الطاقة والمعادن ، بينما الأردن منفتح على نظامين إقليميين فرعيين : بلاد الشام والجزيرة العربية ، ويمثل حلقة الاتصال الاساسية بين العراق ومصر .

وعقدت قمة جديدة للدول المعنية في العاصمة الاردنية في شهر اب عام 2020 وطرحت عبرها قضايا متعددة ذات اهتمام مشترك منها قضايا سياسية وامنية فضلا عن الجانب الاقتصادي ، ومضمونها تعزيز العلاقات الإقتصادية وإنشاء مدينة صناعية والربط الكهربائي .

يأتي هذا التطور في مرحلة يشهد العراق تحولات كبيرة ، فالواقع الإقتصادي فيه مرتبك نتيجة ثقل ووطئة العوامل السياسية والأمنية وتأثير العوامل الإقليمية عليه ، إذا يحتاج البلد الى إعادة النظر بالأولويات القائمة ، ومنها تحريك الإقتصاد وإنشاء البنية التحتية ، وإحداث توازن من خلال الإنفتاح على البيئة العربية ، الى جانب العمل على تدعيم الإستقرار السياسي والأمني ، وتنظيم العلاقة مع الولايات المتحدة .

ولابد من الاشارة ان ابرز دوافع العراق للانضمام الى ها التجمع هو تحريك الواقع الإقتصادي وخاصة على صعيد : الطاقة والصناعة ، وتأكيد أهمية مشاركة دول البيئة الإقليمية في توفير الأمن في العراق ومنع أية أعمال تقود الى رفع التوتر الإقليمي ، بينما تركز مصر على توسيع خياراتها الإقتصادية والإستفادة من أية فرص موجودة ، بينما تعاني الأردن من إنحسار حاد بالموارد ، ومثل هذا الإتجاه سيقود الى توفير فرص وإنفتاح أكبر على سوق كبيرة في العراق

---

[1] - تقرير : "الشام الجديد" سيغير شكل المنطقة: نسخة مصغرة عن الاتحاد الأوروبي.. وماذا عن لبنان؟ ، بتاريخ 17 ايلول 2020 ، على الرابط:
https://www.lebanon24.com/news/world-news/739726/25AD

ومصر ، الى جانب إمكانية الإستفادة من موارد الطاقة الرخيصة التي يمكن أن يقدمها العراق للدول الأطراف في مشروع التكامل [1].

وتوافقا مع ما تقدم ، اشار الخبير والمحلل الإقتصادي الأردني (جواد العناني) وجهة نظره بشأن مشروع تعزيز العلاقات بين الدول الثلاث بالقول : " أعتقد إن هذا المشروع هو محاولة لإنشاء تكتل عربي جديد بينهم مصالح مشتركة، والسعي لتعزيز التعاون الإقتصادي، وكذلك إيجاد صوت عربي مسموع في القضايا الأساسية، التي يبدو إن اللاعبين غير العرب في المنطقة يشاركون فيها بقوة، وهنا أتكلم عن إيران وتركيا وإسرائيل. أعتقد إن لهذا (التحالف) بعد سياسي مقصود، وأيضاً هناك ناحية للتطبيع مع إسرائيل ، إذ يؤكد هذا (التحالف) الموقف العربي بإتجاه الحل العادل للقضية الفلسطينية . هذا المشروع بصرف النظر إن كان قابلاً للتنفيذ أم لا، هذا هو ما يؤمن به هؤلاء القادة، وإن ترك الأمور بدون تنسيق لن يجعل المشروع قابل للتنفيذ ، مع أهمية ترقب ما ستؤول إليه مواقف الدول الأخرى كالصين والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي " [2]

كما ان التقاء الدول الثلاث يُمكن أن يواجه بمواقف غير مؤيدة له من جانب الدول الإقليمية على وجه الخصوص ، لأنه سيعيد تحويل عوامل القوة الى داخل المنطقة العربية ، وليس جعل المنطقة سوق مفتوح لصادرات تلك الدول، والنقطة الأخرى ترتبط بتحول العراق من بيئة طاردة للإستثمار (عدم الإستقرار السياسي والأمني) وتوجد بعض القوى التي لا تدعم التقارب مع الدول العربية لأسباب عدة منها ما يرتبط بالمصالح الإقليمية في العراق ، الى بيئة يمكنها أن تعمق العلاقات العراقية العربية ، ويمكنها أن تهيء الأرضية لتدفق الإستثمار ، وهو ما سينعكس بشكل ايجابي على تعزيز الروابط بين هذه الدول؛ وبالمقابل فإنه يتوقع أن تتجه الدول الثلاث الى تعزيز المكتسبات من وراء هكذا تقارب في البحث عن كل ما يعزز الإستقرار الإقليمي ، ويمكن أن يتسع ليستقطب دول اخرى مثل : سوريا ولبنان ودول الخليج العربي والسودان مستقبلاً، في حال تم البناء وفقاً لأسس المصالح وليس الخطاب السياسي الآيديولوجي ، أي إن المشروع إن إنتقل من أسسه النظرية الى واقع تطبيقي ، يمكن أن يحمل آفق للتعاون كبير بين الدول الثلاث أو مع من سينضم إليها لاحقاً من الدول العربية .

---

[1]- ناصر ذوالفقار ، الشام الجديد ، بتاريخ 27 اب 2020 ، على الرابط:
https://www.albawabhnews.com/4121786

[2] - تقرير : مشروع الشام الجديد تكامل اقتصادي واستعادة للدور الريادي، بتاريخ 27 اب 2020، على الرابط:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202008271046377438-

إن المستقبل المتوقع لهذا المشروع ، لا يتعدى من وجهة نظر الباحث:

1) أما أن تستمر الدول الثلاث في تطوير المشروع ووضعه ضمن إطار قانوني وتنظيمي مصلحي، بعيداً عن خطابات الآيدولوجيا العربية الضيقة، وهو خيار ممكن لكنه صعب ، لأن هناك ضغوط على العراق لا يمكنه أن يتجاوزها ، وخاصة تأثير الأبعاد الاقليمية التي كونت مجموعة مصالح كبيرة ، يتوقع أن لا تشجع على إنفتاح على المنطقة العربية .
2) أو أن يفشل المشروع ، بفعل الضغوط الإقليمية على العراق من جانب ، كونه الحلقة الأضعف في مشروع التكامل الإقتصادي ، الى جانب إمكانية إن يتدهور الوضع الأمني في الداخل العراقي بفعل عوامل ضعف الإستقرار والإنكشاف الإستراتيجي الذي يعانيه من وراء : عدم قدرته على ضبط السلاح خارج سيطرة الحكومة الإتحادية ، والصراع السياسي الداخلي ، وحجم المعاناة الإقتصادية للمواطنين، أي إنه حتى وإن كان الغطاء القانوني والتنظيمي متماسك فمن المتوقع أن يكون تأثير المعوقات والكوابح في الداخل العراقي كبيرة على نحو تمنع ربط العراق بالبيئة العربية.
3) أو إن ينجح المشروع، إن كانت إرادة الحكومة العراقية ، وكل من مصر والأردن ، ومعها الولايات المتحدة ، في دفع المشروع للتحقق ، وتقديم دعم كبير للحكومة العراقية في سبيل الإنفتاح على المشروع ، ومن ثم البحث المشترك لكل دول المشروع عن تعظيم خيارات التعاون وإنشاء أو إيجاد وخلق مصالح مشتركة يُمكن لها أن تجذب الدول الثلاث نحو تحقيق التكامل الإقتصادي ، وجعله نقطة شروع لإستقرار المنطقة مستقبلاً.

ويرى الباحث ؛ إن المشروع سيبقى رهن الاستمرار على المدى القريب، مع تصاعد عوامل النجاح مستقبلاً ، كون المشروع قد غادر العوامل القومية وخطاباتها في التعاملات العربية، وهو ما سيقود الدول الغربية الى عدم عرقلته، كما إن دول المنطقة العربية قد وصلت الى مرحلة لا يمكن معها أن تبقى حبيسة عدم الإستقرار، وإنما عليها أن تعمل على إيجاد خلق بيئة مصالح داعمة للإستقرار الإقليمي.

الخاتمـة :

إن دراسة موضوع التكامل العربي ، يظهر إنه تعرض الى إخفاقات كبيرة على مدى العقود الأخيرة ، رغم إن الدول العربية تمتلك الكثير من الأسس والمقومات التي تجعل التكامل مشروعاً ناجحاً ويسيراً .

وتحليل أوجه قصور مشاريع التكامل العربية التي طرحت، أو حتى مشاريع التنظيم الإقليمي العربي ، يلاحظ إنها إنطلقت من إرادة سياسية فوقية مرحلية ، غير مستقلة ، انما كانت تؤثر عليها إرادات خارجية ، سواءً بشكل مباشر أم لأن المنطقة العربية تعاني من إنكشاف حاد، وفي كل الأحوال سرعان ما أخفقت تجارب التكامل أو إنها بقت سطحية غير عملية ، ولم تستطع أن تستوعب كل المنطقة العربية .

لقد عانت المنطقة العربية في السنين الأخيرة من تحولات عميقة، جعلت التكامل العربي ، بل وحتى موضوع التعاون العربي خارج أولويات الدول العربية ، ومن بين تلك التحولات :

1) أزمة وحرب الخليج الثانية، وما أعقبها من نظام العقوبات القائم على عزل العراق بعد عام 1990 ، والذي أحدث شرخاً عميقاً في العلاقات العربية – العربية لصالح إعلاء الخطاب القائم على المصالح الضيقة للدول العربية ، وبضمنه تحالفات فردية لا تراع المصالح العربية التضامنية الجمعية
2) أحداث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة ، والذي جعلها تتعاون مع أغلب الأنظمة العربية الحاكمة في إستهداف التيارات الإسلامية ، مما تسبب بظهور بيئة مضطربة حفزت على إيجاد خلق تشوهات في التيارات السياسية ، وظهور مجموعات متشددة ، بعضها كحالات نمو غير طبيعية في البيئات المحلية ، وأخرى جاءت نتيجة أجندات خارجية ما زالت غير ظاهرة بشكل واضح ، وبعيداً عن خطابها الإعلامي ، فإنها إستهدفت الإستقرار الإقليمي وتسببت بخسائر كبيرة للمصالح العربية والإسلامية ، وكثير من افكارها جاءت سطحية ولا تستند الى أسس أسلامية عميقة ومستقرة ومتفق عليها .
3) ثم جاء حدث إحتلال العراق عام 2003 ، والذي أظهر إن الأجندات التي كانت تقف خلفه لم تستهدف تحقيق دولة مستقرة وديمقراطية يسودها قيم حقوق الإنسان ، انما إستهدفت إطلاق مرحلة تفكيك المنطقة العربية من خلال التركيز على الإنقسامات ، وهدر كبير للموارد، لجعل الإنقسام يستند الى عوامل داخلية وليس خارجية .

4) ثم جاءت الأحداث التالية تباعاً بما يربط حدث إحتلال العراق بحدث الربيع العربي .. ألا وهي إطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير ثم الفوضى الخلاقة بين عامي 2003– 2005 ، وهو ما مهّد لأن يتم الضغط على الدول العربية من أجل أن تستجيب طوعاً أو كرهاً لإحداث التغيير داخلياً وبضغوط خارجية ، وهو ما يُمهّد لتسريع عوامل تفكيك الدول العربية .

5) وجاء الحدث المهم في إطلاق عمليات ما عرف بالربيع العربي ، والتي جعلت الدول العربية المهمة تتكشف : مصر وسوريا ، وجعلت كل الدول العربية تتعرض لضغوط غير محددة ، يجعلها لا تفكر حتى بالتعاون انما جل التفكير صار ينصب على موضوعات : البقاء والأمن، ومن يحكم ، وغيرها من الموضوعات الأخرى المتعلقة بمراحل ما قبل الدولة في كثير من الأحيان .

6) وكان الحدث الأخير مرتبط بتطور موضوع العنف وتصاعد التطرف في المنطقة العربية، ورغم إن الغالب إن ذلك التطرف هو ذو صبغة سياسية ومخابراتية مصطنعة ، إلاّ إن الإعلام أراد أن يجعله قريناً لنتاج التاريخ العربي والإسلامي ، وهو ما أخذ يتطور في سوريا والعراق خلال السنين الأخيرة ، وكانت هناك محاولات إعلامية متعددة المصادر لجعل موضوع العنف قرين الحضارة العربية –الإسلامية ، محاولة لإحداث ضغط كبير على المجتمع العربي لينكشف بصورة متزايدة بعيداً عن عناصر هويته وخصوصيته .

ورغم إن العراق ومصر على وجه التحديد تعرضا لتجربتين متباينتين في الأسباب والنتائج ، قادت الى فوضى في العراق وتباين في التوجهات والمواقف من المحيط العربي والإقليمي ومن جدوى إعتماد خيار التعاون الإقليمي ، وفي حالة مصر فإنها قادت الى إنحسار كبير في أدوار مصر الاقليمية ، وتصاعد في عدم الثقة في أدوار ومكانة وسياسات مصر الإقليمية ، إلاّ إنهما إنتهيا الى إن خيار التعاون المرحلي والتكامل الإستراتيجي انما يُمهّد لأن تتوفر بيئة ملائمة لمصالح كل منهما .اما على صعيد الأردن فالملاحظ إنها تعاني من مشاكل عديدة وليس أقلها شحة الموارد، وموقعها الحرج في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي ، وهو ما جعلها تضع أغلب خياراتها السياسية في عدم الصدام مع العالم الغربي ، وعدم التوجه الى الصدام مع السياسات الأمريكية القائمة على احداث تغيير في المنطقة العربية بعد العام 2001 ، وعملت على الإنفتاح على أية تجربة لتعاون عربي – عربي ، يُمكن أن يُهيئ لبيئة تعاونية ملائمة تُجنب الأردن والمنطقة الصراع والأزمات .

فإنطلقت الدول الثلاث في العام 2019 بالإنفتاح على بعض، لإيجاد تجربة في التعاون الإقليمي ، وصولاً الى إيجاد تجربة ناجحة في التكامل الإقليمي ، لا ينطلق من كون الدول المعنية عربية بقدر ما ينطلق من كون الدول المعنية مهتمة بالبحث عن فرص للتعاون الإقليمي يلبي مصالحها .

الاستنتاجات: توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية :

1. ان المنطقة العربية فيها مقومات كثيرة لإيجاد أسس لإقامة مشاريع وبرامج تكاملية بين كل أو بعض الدول العربية .

2. ان المنطقة العربية شهدت عبر تاريخها عدة تجارب للتعاون والتكامل العربي ، إلاّ إن مشاريع التكامل العربي السابقة الكلية أو الجزئية لم تكن ناجحة لأنها كانت فوقية ولا تحتمي بإرادة سياسية جدية وغلب عليها الصفة المرحلية،مما جعلها تفشل بسرعة .

3. عانت المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة من تجارب صعبة ، جعل أولوياتها تنتقل من الإهتمام بالتعاون العربي – العربي الى الإهتمام بالواقع الوطني ، بل وضعف التوجه نحو تعزيز الروابط القومية ، وتصاعد في أحيان حالات الصراع العربي –العربي ، والإنكشاف نحو البيئة الخارجية .

4. إن أصعب المراحل التي جابهت العرب هي في العقد الأخير ، الذي تلى مرحلة إحتلال العراق، فالإنقسام أصبح داخل الدول العربية نفسها ، وأصبحت بعض الدول المهمة مهددة بالتفكك، بفعل أحداث مهمة ومنها : الربيع العربي ، والعنف، والصراع بين تيارات كثيرة ، والإنكشاف على التدخل الخارجي .

5. إن قياس وموازنة بين حجم التحديات والفرص في مبادرات ومشاريع التكامل العربي، يظهر إن التجارب الماضية كانت فرصها أكبر إلاّ إنها خضعت للتحديات ، بينما في عالم اليوم فإن حجم التحديات أكبر إلاّ إن الفرص موجودة ، ويمكن أن تحقق مزايا عديدة للدول العربية .

6. إتجهت إرادة العراق ومصر والأردن ، الى جانب تنسيق الولايات المتحدة لجمع الحلفاء ، نحو إحداث تقارب ، أخذ يُعرف بمشروع الشام الجديد ، يستند الى وجود معطيات يمكنها أن تجمع كل من الدول الثلاث في نقطة إلتقاء واحدة تحقق مصالح أطرافه ، فالعراق غني بموارده الأولية ، ومصر غنية بمواردها البشرية ، والأردن مركز سياسي مهم إقليمياً ، ويمكن للدول الثلاثة أن تعمل على إيجاد تكامل إقليمي مهم في السنين القادمة .

وفي الختام ، يُمكن أن نطرح التوصيات الآتية :

أ. إن الإمكانات والموارد التي تمتلكها المنطقة العربية كبيرة تصلح لتحفيز أي تكامل عربي ، ويجب الإستناد الى هذه النقطة ، فالموارد في الواقع الوطني تُبقي الإمكانات الوطنية قاصرة عن إمكانية تعبئتها ، في حين إنها في المحيط الإقليمي يمكن أن تُنشئ فرص كبيرة لكل الدول العربية ، وهو ما يُعد نقطة مهمة يمكن للعراق أن يبني فوقها لتحفيز التكامل العربي .

ب. إن الواقع العربي الذي يدفع الى الإنكفاء وربما الى التفكك انما هو واقع إستثنائي يمكن تجاوزه ، فهو جاء بفعل تناقضات عديدة داخلية وخارجية ، ولا يمكن القياس على واقع طارئ ومؤقت على أساس إنه واقع دائم ، ويجب العمل على تقليل سلبيات ذلك الواقع لإن الإنجرار وراءه يمكن أن يُنشئ واقعاً تجزيئياً أو تفكيكياً لاحقاً لا يمكن أن يُحقق أي مصلحة للعراق أو لدول المنطقة .

ج.إن كل تدخل سلبي في المنطقة العربية مستغلة الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية لا يعزز من قوة الدول المتدخلة بقدر ما انها ستجد نفسها في محيط غير مستقر ، ويفرض عليها تحديدات كبيرة لتحقيق الأمن والإستقرار الإقليمي .

د. إن مقارنة بين الفرص والتحديات التي تؤثر على التعاون العربي –العربي ، يلاحظ إن الواقع الراهن يؤشر قوة التحديات على الفرص ، إلاّ إن المستقبل يؤشر إن إمكانية البناء على الفرص هو الأضمن لتحقيق المصالح لكل الدول العربية وبضمنها العراق .

المصادر:

اولاً–الكتب باللغة العربية :

1. أبو صبيع ، سيف نجاح ، **جبل عامل في العهد العثماني 1882 – 1914: دراسة فكرية – تاريخية** . بيروت : دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، 2017 .

2. الفتلاوي ، سهيل حسين ، **جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة: إنشاء الجامعة وأهدافها** .عمان : دار الحامد للنشر ، ج1،2011 .

3. إسماعيل ، على سيد ، **معوقات التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية** . الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2019.

4. امام ، محمد محمود ، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.

5. باحارث ، محمد ، **السياسة الامريكية الخارجية الجديدة** . جدة : سيبويه للطباعة والنشر والتوزيع ، 2017.

6. بوبوش ، محمد ، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة** . عمان : دار الخليج ،2016.

7. بقور، صابر سعيد ، **داعش برؤية الجزيرة عبر الفيسبوك** .عمان : دار الخليج للصحافة والنشر ، 2017.

8. حسين ، عدنان ، **العرب في دائرة النزاعات الدولية** . بيروت : دار بدر للنشر ، 2001.

9. عرفة ، أحمد أحمد يوسف، **اساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية** . الاسكندرية : دار التعليم الجامعي ، 2019 .

10.منذري ، سليمان حميد ، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** . القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999.

11. مجموعة مؤلفين ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** . عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012.

12.معهد البحوث والدراسات العربية، **آليات التكامل الإقتصادي العربي** . القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993.

ثانياً– البحوث والدراسات :

1. المصلح ، ثامر علوان ، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي نحو تكامل اقتصادي على هدى التجارب الاقليمية والدولية ، مجلة السياسية والدولية، العدد 13, الجامعة المستنصرية ، 2009.

2. الجميلي ، حميد ، الامن الاقتصادي العربي ومهام بناء التنمية المستقلة في ضوء العولمة الاقتصادية ، مجلة المنتدى ، العدد 260 ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ايلول 2014.

3. الشافعي ، بدر ، سياسات الرئيس الامريكي ترامب تجاه النظام والمعارضة في مصر ، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 79، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، 2017.

4. هادف ، حيزية ، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلاً ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، ديسمبر 2013.

5. عمورة ، جمال ، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد 4، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ، 2017.

ثالثاً- المصادر الألكترونية

1. تقرير : "الشام الجديد" سيغير شكل المنطقة: نسخة مصغرة عن الاتحاد الأوروبي.. وماذا عن لبنان؟ ، على الرابط:

https://www.lebanon24.com/news/world-news/739726/25AD

2. تقرير : مشروع الشام الجديد تكامل اقتصادي واستعادة للدور الريادي ، على الرابط:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/2020082710463774

3. ناصر ذو الفقار ، الشام الجديد ، على الرابط:

https://www.albawabhnews.com/4121786